

تعليق

الصعوبات التعلمية: حالة تعلمية وليست خللاً دماغياً

خصائص الصعوبات التعلمية. وقد تبني هذه الإضافة عدد كبير من الجمعيات: من بينها، BDA, Dyslexia Action, PATOSS وغيرها.

إن ما سعيت إلى ذكره في هذا المقال هو الإشارة إلى بعض الأمور لرسم خط فاصل بين بعض الحقائق والأخطاء الشائعة في هذا المجال. على ضوءه، أقول إن صعوبات التعلم هي من أعقد المشكلات التعليمية، إذ لا إجماع عند علماء التربية على تعريف المشكلة، ولا على تشخيصها، ولا على المتابعة التعليمية لاحقاً. لكن هذا لا يعني أنه لا حل للمشكلة وأن المتعلم غير قادر على تحقيق نتائج إيجابية، بل على العكس من ذلك فإذا تمّ التشخيص التربوي باعتماد أدوات قياس مقننة تقيس كل الجوانب المرتبطة بالتعلم، فإن التدخل والمتابعة اللاحقين لا بد أن يفضيا إلى نتيجة إيجابية، ولو طال وقت المتابعة عن المعدل الطبيعي للفئة العمرية التي ينتمي إليها المتعلم. وفي دراسة حديثة أجراها البروفسور إبراهيم نورش (Norwich, et al)، أظهرت أن الأطفال الذين لديهم صعوبات تعلمية يستطيعون التعلم باعتماد المنهج المدرسي العادي نفسه، مع الأخذ بالحسبان إجراء بعض التعديلات البسيطة.

في الختام، أتوجه إلى الاختصاصيين التربويين للمشاركة في نشر التوعية بما يخص القضايا التربوية والنفسية، مع الانتباه إلى ضرورة اعتماد المصطلحات التي لا لبس فيها، والتي من شأنها أن تسهل عملية الفهم لغير المختص لا العكس.

* مديرة مركز كاي (CAI) للصعوبات التعليمية

النفسيّة، زاد من تعقيد التعريف، إلا أنه لا يزال يعتمد في بعض الدول العربية حيث أدرج في الوثيقة التربوية في المجلس الأعلى للتعليم في قطر، وهو تعريف لم يعد معتمداً حتى في أميركا نفسها، ما يدل على أننا لا نزال بحاجة إلى مواكبة الأبحاث الغربية لكونها في تطور دائم واستبدالها وفق نتائج الأبحاث الجديدة.

إن صعوبة إيجاد تعريف عملي للصعوبات التعليمية منذ الستينيات، وصولاً إلى السبعينيات من القرن الحالي، فتحت المجال لاقتراح مصطلح جديد هو الأكثر اعتماداً في الوقت الراهن يسمى (-IQ) achievement discrepancy model). إذ يدل على أن الصعوبات التعليمية تظهر عند قياس الفارق بين بعض النتائج التحصيلية

للمتعلم كمهارات القراءة والاستماع، بالمقارنة مع بعض النتائج المتعلقة بالمهارات الفكرية كالذاكرة السمعية أو البصرية وغيرها (Snowling, 2012). لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذا لم يكن التعريف الأخير، بل ظهرت على غراره تعريفات كثيرة تنتقد أو تنكر كلياً اعتماد الذكاء كعامل أساسي في تشخيص الصعوبات التعليمية. أما الجديد الذي أضيف أخيراً، ويعرف بتقرير روز (Rose's Report, 2009)، فيشير إلى أن الصعوبات التعليمية هي حالة دائمة ولا يوجد أي حد فاصل لها، مضيفاً أيضاً أن الخلل في الوعي الفونولوجي هو إحدى

الذي تُجرى فيه الأبحاث والدراسات المتعلقة بالصعوبات التعليمية بانتظام ودقة بالغتين، والتي قد ولدت العشرات من التعريفات المختلفة، حيث ظهرت جليّة في التسميات المتعددة للمشكلة، والتي تنوعت بين صعوبات التعلم الخاصة (specific learning difficulties) الإعاقية التعليمية (Learning disabilities) أو الديسلكسيا وغيرها، وهذا مجال جدلي آخر لا يسع المقام لذكره الآن. إذ، إن صعوبات التعلم هي أكثر من كونها مشكلة دماغية. وحتى لو افترضنا جدلاً أن هذا صحيح، فهذا يعني أن علينا تحويل المتعلمين، سواء كانوا أطفالاً أو كباراً، إلى عيادات أطباء الأعصاب والدماغ بدل المراكز التربوية، وهذا ما لا يريد سماعه الأهل ولا حتى المتعلمون أنفسهم.

إذ، الصعوبات التعليمية انتقلت لأول مرة من كونها مسألة طبية إلى كونها شأنًا تربويًا خلال عام 1968 عبر المكتب الأميركي للتربية (NACHC)، إذ عرّف الصعوبات التعليمية بأنها مشكلة تعليمية تتطلب تدخلاً تربوياً لا علاقة للأطباء بها (Kavale & Forness, 2004; Torgesen, 2000)، وأشار المكتب إلى أن الصعوبات التعليمية هي خلل في واحدة أو أكثر في العمليات النفسية التي تؤدي بدورها إلى خلل في مهارات الاستماع، والتفكير، والتحدث وغيرها. هذا التعريف، على الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجهة إليه على اعتبار أن عبارة "خلل في العمليات

من يعني صعوبات تعليمية يستطيع اعتماد المنهج العادي

د. سكينه عفيف النابلسي *

تعليقاً على المنشور في "الخبير" بتاريخ 11 أكتوبر 2016، تحت عنوان: "الأدوية ليست علاجاً للصعوبات التعليمية"، استوقفتني أمور عدة، إلا أنني سأعقب فقط على ما قالته الاختصاصية في الجهاز العصبي الدكتورة عبير هاني من أن: "الصعوبات التعليمية عبارة عن مشكلة عضوية في الدماغ، لكنها قابلة للتحسن". وعلى الرغم من أنني أنهيت قبل فترة وجيزة كتابة ملخص شامل عن نشأة الصعوبات التعليمية، إلا أنني لم أقم على أي بحث أو دراسة تعرّف الصعوبات التعليمية على أنها خلل دماغي قابل للتحسن، لذلك راجعت بعض البحوث في هذا السياق ليكون الرد على قدر الأمانة العلمية التي أحملها. إن التعريف الذي ذكرته الدكتورة هاني يعتبر بعيداً بعض الشيء عن الدقة. إذ إن الأبحاث التي تربط ما بين الخلل في الدماغ والصعوبات في اللغة يعود إلى الحقبة ما بين (1758 - 1828)، إذ أجرى العالم (Gall) أبحاثاً طبية أظهرت نتائجها علاقة ما بين الخلل الدماغي ومشاكل اللغة. لكن نتائج أبحاث (Gall) رغم تبني عدد من العلماء والباحثين لها، أمثال (Orton, 1920) (Head, 1963)، إلا أنها خلفت جدلاً واسعاً بين الأطباء والتربويين، الذين أكدوا صعوبة الربط بين الخلل الدماغي وصعوبات التعلم، مشددين على أنه حتى لو ظهرت مشكلة دماغية ما فإن التعامل معها لا يوصل إلى أي نتيجة (U.S. federal government, task force II) وأن الأجرى إيجاد حلّ للمشكلة التعليمية بعيداً عن التصنيفات الطبية والفيزيولوجية. إذ، لا أظن أبداً أننا بحاجة إلى العودة قروباً من الزمن إلى الوراء لتعرّف مشكلة تعليمية، في الوقت

القطاعات والصناعات

لن تكون المنطقة الاقتصادية الخاصة منصة للصناعات الثقيلة أو الصناعات المنخفضة الكلفة، بل ستكون منصة لجذب:

- الصناعات ذات القيمة المضافة التي تركز على التصاميم والأساليب المبتكرة.

- الصناعات التي تعتمد على الموقع الاستراتيجي للمنطقة الاقتصادية خاصة لوجودها بمحاذاة مرفأ طرابلس كالصناعات البحرية، التخزين والخدمات اللوجستية.

- الصناعات الخفيفة والمتوسطة مع إمكانية تصدير عالية كالبلاستيك والكيماويات والورق وتصنيع المعادن.

على المستخدمين، مثل الإضراب عن العمل! تلتفت الحاج حسن إلى أنه حتى اليوم لم يصدر المرسوم المتعلق بالمخالفات والعقوبات، ما يجعل أي مخالفة غير قابلة للعقوبة تطبيقاً لمبدأ الشرعية، وبناءً عليه في حال تجاوز القوانين المحلية بما لا يخالف مصلحة المنطقة كيف يمكن محاسبة المرتكب؟

تذكر وزيره المال السابقة الأغر الموجودة في القانون رقم 18 الصادر عام 2008، وهو القانون المتعلق بإنشاء منطقة اقتصادية خاصة في طرابلس، والمراسيم التطبيقية الصادرة عام 2009، لذلك تقول إن لديها تحفظات عن الإطار القانوني والتنظيمي للمنطقة، وهناك خلل ونقص يجب معالجته عبر إدخال بعض التعديلات على القانون، لكن برأيها "هذا القانون بات أمراً واقعاً، سواء أعجبكم الأمر أم لا، وما يمكن فعله اليوم هو تعديله، أما إلغاؤه فبات مستحيل".

مقابل كل هذه الإعفاءات والمخالفات تبرز أسئلة عدة يطرحها المشاركون في الحوار: كيف سنسهم المنطقة في خلق فرص عمل في ظل تسهيلات الحصول على تأشيرات عمل للأجانب وإعفاءات من الرسوم؟ وكيف سنسهم المنطقة في توفير موارد للدولة، وهي لن تسهم في الضرائب والرسوم والجمارك؟ وما الذي يضمن دخول المنتج إلى الأسواق المحلية، لا للتصدير فقط؟ وما هي عائدات التصدير؟

في ظل تصفيق القطاع الخاص بنحو دائم لهذا المشروع، يطرح المدير التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية، زياد عبد الصمد، نقطة مثيرة للاهتمام، فإذا كان 85% من الشركات في لبنان مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فهذا يعني أننا نعرض القطاع الخاص لمنافسة غير عادلة، لأننا نوجد جنة للشركات الكبرى داخل المنطقة، في حين أن الشركات القائمة خارج المنطقة لديها التزامات تاريخية، فهل لحظ ممثلو القطاع الخاص هذا الأمر؟

يتابع عبد الصمد بإثارة مسألة خطيرة: "نحن نقوم بفتح مكان لاستثمارات أجنبية وعربية ومحلية، وخلقنا مرونة سينتج منها حكماً انتهاكات، وسيحدث نزاعات بين العمال والشركات، بين الشركات والمنطقة، وبين الشركات والدولة. لكننا بالمقابل عزلنا المنطقة عن القضاء اللبناني، فما هي آليات فض النزاعات التي ستعتمد؟ هل هناك تصور لكيفية فض النزاعات؟ ومن هو المرجع الذي يعود إليه فض النزاع؟". أما التخوف الرئيسي الذي يبرز، فهو تحول هذه المنطقة إلى جنة للتهرب الضريبي، في ظل غياب كافة أجهزة الرقابة.

جامعات

طلاب LAU: الإدارة تقمعنا

فانت الحاج

يعتصم طلاب الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU)، عند الثانية عشرة ظهر اليوم، داخل حرم الجامعة، اعتراضاً على ما سموه «قمع النشاطات». فالطلاب يشعرون بأن «الإزمة المنع» تقف في كل مرة يريدون فيها تنظيم نشاط يقارب قضية سياسية أو دينية، أو حتى اجتماعية، ولا سيما إذا كانت الجهة التنظيمية حزبية.

القصة انفجرت في «عاشوراء» هذا العام حين «تعمدت» إدارة الجامعة، بحسب أحد الناشطين، «نزع الكوفيات ومنعتنا من توزيع عبوات مياه وضع عليها ملصق تعريف بالمناسبة». يشير الطالب إلى أن الأمر لا يحصل للمرة الأولى، فقد سبق ذلك «إجبارنا على نقل نشاط «اعرف عدوك» إلى خارج حرم الجامعة، علماً بأنه نشاط موجه ضد إسرائيل وليس ضد أي فئة لبنانية أخرى». وفي مجال آخر، يشرح كيف اشتربت الإدارة على «نادي المناظرة» (debate club) الذي استضاف في إحدى ندواته الشيخ شفيق جرادي ضرورة إشراك «عمامة سنينة» إلى جانب «العمامة الشعبية».

يستدرك الطالب ليقول إن التحرك هو باسم كل الطلاب، لكون المشكلة لا تحصل مع حزب بعينه، بل تواجه

كل القوى الطلابية العلمانية وغير العلمانية. يرى أن الانتخابات الطلابية نفسها باتت بلا نكهة، بعدما تقرر السماح للتصويت عبر الإنترنت وجرى التعتيم الإعلامي عليها.

يسارع عميد الطلاب راشد محسن إلى القول إنه هو من طلب تنفيذ الاعتصام داخل حرم الجامعة، وقد وفرنا لهم «الصوتيات» المطلوبة، لكونهم يعترضون على قوانين المؤسسة، مستغرباً استخدام مصطلح «قمع» للحديث عن قرار الإدارة برفض نشاط ما، في حين أن الطلب بتنظيم أي نشاط يعرض على

بشعر الطلاب أن العلم يلزم أي نشاط تنظمه جهة حزبية (مروان طحطح)



عيد الطلاب: المعيار هو استقرار الحياة الجامعية

رئيس الجامعة ونوابه لإقراره. يقول إن المعيار الأساسي هو المحافظة على استقرار الحياة الجامعية، وهذا يفرض عدم القبول بأي نشاط له لون مذهبي واحد، فالحساسيات التي يعيشها لبنان في الأعوام القليلة الماضية جعلتنا ننفذ المشاغل. هنا لا ينكر محسن أن الجامعة تشترط في بعض الأحيان إشراك مذاهب أخرى في نشاط يعني أحد المذاهب. يجزم بأن الجامعة ليست لفئة أو مذهب، والمعيار يطبق على الجميع في حرمي بيروت وجبيل، «ففي إحدى المرات طلبنا من نادي الإنعاش المدني أن يشرك الـ «مع» و الـ «صد» في محاضراته عن الزواج المدني، ومنتظر مثلاً أن ينظم الشباب ندوة تثقيفية عن الثورة الحسينية كنموذج عن الثورات عبر التاريخ، وإلا فما هي القيمة المضافة التي سنقدمها الجامعة عن الحسينيات».

يرى محسن أن العمل الطلابي الحزبي حق ديموقراطي للطلاب «والتي بدت منذ شهر بدنا منو متر»، شرط أن لا يقاد بالـ «هوبرة». يدافع عن قرار التصويت للانتخابات الطلابية عبر الإنترنت بالقول: «إن ارتفاع نسبة الاقتراع من 53% إلى 73% يشير إلى سهولة العملية من جهة وانخفاض وسائل الضغط على الطلاب من جهة ثانية».